العدد19A1 كانون الاول 2025
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.19A1 Dec 2025
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

أثر السياق التأريخي في تفسير آيات الأحكام دراسة مقارنة: بين المفسرين القدامى والمعاصرين

م.م. رضوان حميد محمد داود
كلية الإمام الأعظم الجامعة

The Impact of Historical Context on the Interpretation of Verses of Legal Rulings:
A Comparative Study between Classical and Contemporary Exe

Asst. Lect. Ridwan Hameed Mohammed Dawood Al-Sumaydai

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة أثر السياق التأريخي في تفسير آيات الأحكام، بوصفه أحد العناصر المنهجية المؤثرة في فهم النص القرآني واستنباط الأحكام الشرعية، وذلك من خلال مقاربة تحليلية مقارنة بين مناهج المفسرين القدامى والمعاصرين.

استهل البحث بإطارٍ مفاهيمي ومنهجي، عرّف فيه بالسياق التأريخي، مبيّنًا أبعاده الزمنية والاجتماعية والواقعية، وصلته بعلم التفسير، كما تناول مفهوم آيات الأحكام وضوابط حصرها، مع عرضٍ لمناهج المفسرين في التعامل مع هذا السياق، تمهيدًا للتطبيق والتحليل.

ثم ناقش البحث أثر السياق التأريخي في تفسير آيات الأحكام عند المفسرين القدامى، مبرزًا اعتمادهم الكبير على أسباب النزول، والوقائع التاريخية، والسيرة النبوية، في توجيه المعنى وتقييد الدلالة، مع تقديم نماذج تطبيقية كشفت عن سمات منهجهم، وأهمها: ضبط الفهم بالنقل، والحذر من تجاوز السياق، والالتزام بإطار الزمن الأول للنص.

وانتقل البحث بعد ذلك إلى دراسة أثر السياق التأريخي عند المفسرين المعاصرين، حيث بيّن توسعهم في مفهوم السياق ليشمل الأبعاد الحضارية والاجتماعية، وربط النص القرآني بواقع التنزيل من جهة، وبواقع الإنسان المعاصر من جهة أخرى، مع عرض نماذج تطبيقية توضّح منهجهم في قراءة آيات الأحكام قراءة مقاصدية وواقعية.

واختُتم البحث بدراسة مقارنة بين المنهجين، أظهرت نقاط الالتقاء والافتراق؛ إذ تبيّن أن القدامى تميزوا بدقة النقل وضبط الاستدلال، بينما امتاز المعاصرون بسعة الرؤية وشمول المعالجة، وأن التكامل بين المنهجين يُعدّ مسلكًا علميًا راشدًا في تفسير آيات الأحكام، يحفظ للنص قدسيته، ويُفعّل دلالته في مختلف الأزمنة.

وخلص البحث إلى أن السياق التأريخي عنصرٌ أساس في فهم آيات الأحكام، وأن إغفاله يؤدي إلى قصور في التفسير أو اضطراب في الاستنباط، مؤكّدًا ضرورة اعتماد منهج متوازن يجمع بين أصالة التراث ووعي الواقع.

Abstract

This research examines the impact of historical context on the interpretation of verses of legal rulings (Āyāt al-Aḥkām), considering it one of the influential methodological elements in understanding the Qur'anic text and deriving legal rulings. The study adopts a comparative analytical approach between the methodologies of classical and contemporary Qur'anic exegetes.

The research begins with a conceptual and methodological framework in which historical context is defined, clarifying its temporal, social, and

factual dimensions and its relationship to the science of Qur'anic exegesis. It also addresses the concept of verses of legal rulings and the criteria for their classification, along with an overview of the exegetes' approaches to dealing with historical context, as a prelude to application and analysis.

The study then discusses the effect of historical context on the interpretation of verses of legal rulings among classical exegetes, highlighting their strong reliance on occasions of revelation, historical events, and the Prophetic biography in guiding meaning and restricting interpretation. Applied examples are presented to reveal the main features of their methodology, most notably: grounding understanding in transmitted sources, caution against exceeding the original context, and adherence to the initial temporal framework of the text.

Subsequently, the research examines the impact of historical context in the works of contemporary exegetes, demonstrating their expansion of the concept of context to include civilizational and social dimensions. They link the Qur'anic text both to the circumstances of its revelation and to the reality of contemporary human life, with applied examples illustrating their methodological approach to reading verses of legal rulings through a purposive and realistic lens.

The study concludes with a comparative analysis of the two approaches, highlighting points of convergence and divergence. It shows that classical exegetes were distinguished by precision in transmission and rigor in reasoning, whereas contemporary exegetes were characterized by breadth of vision and comprehensive treatment. The integration of both approaches is presented as a sound scholarly path in interpreting verses of legal rulings, preserving the sanctity of the text while activating its significance across different times.

The research ultimately concludes that historical context is a fundamental element in understanding verses of legal rulings, and that neglecting it leads to deficiencies in interpretation or instability in legal derivation. It emphasizes the necessity of adopting a balanced methodology that combines the authenticity of the scholarly tradition with an informed awareness of contemporary reality.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب هداية للناس وبيانا لما اختلفوا فيه من الحق، وجعله شريعة كاملة صالحة لكل زمان ومكان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، ومورد الأحكام الشرعية، ومنبع الهداية، وقد احتوى على أصول القوانين والنظم التي تنظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بالناس من حوله، غير أنّ هذه

الأحكام جاءت في سياقات تاريخية وزمانية مخصوصة، حملت بين طياتها إشارات وظروفا تحيط بالآيات وتساعد على فهمها فهما صحيحًا.

وقد درج المفسرون منذ الصدر الأول على استحضار السياق التاريخي عند تفسيرهم للآيات، خاصة آيات الأحكام، باعتباره مفتاحا لفهم النصوص وتنزيلها على الوقائع، فالقدامى – كالطبري والقرطبي والجصاص – كانوا يولون أسباب النزول والملابسات التاريخية عناية بالغة، معتبرين أن الحكم الشرعي لا يُفهم بمعزل عن بيئته، ومع ذلك فإن منهجهم ظل غالبا ملتزما بالنصوص المأثورة وما ورد في كتب السنة والآثار.

أمّا المفسرون المعاصرون فقد حاولوا النظر إلى السياق التاريخي بزاوية أشمل؛ إذ سعوا إلى ربط النص القرآني بمستجدات الواقع، وتوسيع دائرة السياق من حدود الوقائع الجزئية إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية والفكرية للعصر، فظهر عندهم اتجاه يركز على إبراز مرونة النص القرآني وقدرته على الاستيعاب، كما عند الطاهر بن عاشور وسيد قطب، في مقابل اتجاه آخر شدّد على ضرورة التقيّد بأصول التفسير الموروثة.

من هنا تتضح الحاجة العلمية إلى دراسة مقارنة تكشف الفروق المنهجية بين المفسرين القدامى والمعاصرين في توظيف السياق التاريخي عند تفسير آيات الأحكام، وتبيّن أثر ذلك في الفهم الشرعي، فالبحث في هذا الموضوع لا يقف عند حدود النظرية، بل له أثر عملي مباشر في بناء الفقه الإسلامي المعاصر، وفي كيفية التعامل مع النص القرآني في ظل التحديات المستجدة التي يواجهها المسلمون اليوم.

أهمية البحث:

1. بيان الدور الحاسم للسياق التاريخي في الكشف عن دلالات النصوص الشرعية.
2. إبراز أوجه الاختلاف بين مناهج المفسرين القدامى والمعاصرين في التعامل مع السياق.
3. تقديم دراسة مقارنة تُفيد الباحثين في التفسير وعلوم القرآن وطلاب الدراسات العليا في تطوير مناهج أكثر توازنًا بين أصالة النص وحاجات العصر.
4. الإسهام في تجديد النظر في تفسير آيات الأحكام، بما يعزز الفهم الصحيح ويحد من التأويلات المنقطعة عن سياقها.

مشكلة البحث:

إلى أي مدى يؤثر السياق التاريخي في تفسير آيات الأحكام؟ وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفسرين القدامى والمعاصرين في توظيف هذا السياق؟

وتتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية، منها:

كيف عرّف المفسرون القدامى والمعاصرون السياق التاريخي، وما ضوابط توظيفه؟

ما هي أبرز النماذج التطبيقية التي تكشف أثر السياق التاريخي في استنباط الأحكام؟

ما انعكاس هذه الاختلافات المنهجية على الفقه الإسلامي المعاصر؟

أهداف البحث:

1. دراسة مفهوم السياق التاريخي وأبعاده في تفسير آيات الأحكام.
2. تحليل مناهج المفسرين القدامى والمعاصرين في التعامل مع السياق.
3. عرض نماذج تطبيقية توضّح أثر السياق في استنباط الأحكام الشرعية.
4. إجراء مقارنة منهجية بين المدرستين لاستخلاص نقاط القوة والضعف.
5. تقديم رؤية علمية تسهم في تجديد علم التفسير بما يوازن بين التراث ومتطلبات العصر.

منهجية البحث:

سوف يعتمد البحث على المناهج الآتية:

المنهج الاستقرائي التحليلي: بجمع بعض النصوص التفسيرية المتعلقة بالسياق التاريخي وتحليلها.

المنهج المقارن: بالموازنة بين مناهج المفسرين القدامى والمعاصرين.

المنهج النقدي: لتقويم هذه المناهج وبيان ما لها وما عليها.

الدراسات السابقة:

لقد اعتنى المفسرون عبر العصور بالسياق القرآني وأثره في فهم النصوص، ولا سيما آيات الأحكام التي تُعَدّ من أدق ميادين التفسير لما تتعلق به من استنباط الأحكام الشرعية، ومع ذلك فإنَّ الدراسات السابقة – على أهميتها – لم تُعالج موضوع أثر السياق التاريخي في تفسير آيات الأحكام معالجةً شاملةً تجمع بين المقارنة بين المفسرين القدامى والمعاصرين.

فمن أبرز هذه الدراسات:

1. **"السياق القرآني وأثره في فهم النصوص الشرعية**: دراسة تطبيقية في ضوء مناهج المفسرين"، وهو بحث تناول السياق القرآني بوجه عام، لكنه لم يركز على آيات الأحكام تحديدا، ولم يُجرِ مقارنة مباشرة بين القدامى والمعاصرين.
2. **"أسباب النزول وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية"**، وقد اهتم هذا البحث بعلاقة أسباب النزول بالأحكام، لكنه لم يتناول السياق التاريخي بمفهومه الأوسع، ولم يعقد مقارنة منهجية بين مدارس التفسير.
3. **"التفسير الاجتماعي للقرآن الكريم**: دراسة في مناهج المفسرين المعاصرين"، حيث ركّز على البعد الاجتماعي في التفسير، غير أنّه لم يخصّ آيات الأحكام بالبحث، ولم يقارن بين المنهج القديم والحديث في ضوء السياق.
4. **"التفسير المقاصدي عند الطاهر بن عاشور وأثره في تجديد فهم الأحكام الشرعية"**، وهو بحث اقترب من مجال آيات الأحكام، لكنه اقتصر على مفسر معاصر واحد، دون أن يُوازن بينه وبين المفسرين القدامى في التعامل مع السياق التاريخي.

ومن هنا تتضح مشكلة البحث في أنّه لا توجد دراسة علمية – حسب الاطلاع – عالجت موضوع أثر السياق التاريخي في تفسير آيات الأحكام معالجةً مقارنةً تجمع بين جهود المفسرين القدامى والمعاصرين، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تحقيقه.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، إنه نعم المولى ونعم المجيب.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث

المطلب الأول: تعريف السياق التاريخي وأبعاده في التفسير

تعريف السياق لغة:

قال ابن فارس: "السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء. يقال ساقه يسوقه سوقا"[1] وهو يدور حول الدفع والجرّ في انتظام، ويُستفاد من هذا أنّ السياق يدلّ على التتابع والترابط بين الأشياء على نحوٍ يحقق المعنى.

تعريف السياق اصطلاحا:

يُطلق السياق في علم التفسير على: مجمل القرائن المحيطة بالنص، من سباقٍ ولحاقٍ وملابسات زمانية ومكانية وشخصية، مما يساعد على تحديد المراد من الخطاب.[2]

ومنه يظهر أن السياق التاريخي هو أحد أبعاد السياق العام، يُعنى بالظروف التاريخية لنزول الآية، وأسبابها، والأحداث التي عاصرتها.

أبعاد السياق التاريخي في التفسير

1. **البعد الزماني**: ربط الآية بالزمن الذي نزلت فيه، وما فيه من أحداث أو قضايا أثّرت على موضوعها.
2. **البعد المكاني**: النظر في الموضع الذي نزلت فيه الآية، مكيا كان أم مدنيا، وما يترتب على ذلك من اختلاف في الخطاب والأسلوب.
3. **البعد الشخصي**: التعرف على حال المخاطبين بالآية زمن نزولها، سواء كانوا من المؤمنين أو الكافرين أو أهل الكتاب.

---

[1] **مقاييس اللغة**، لابن فارس 123/3.
[2] ينظر: **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي 37/1.

4. **البعد الواقعي**: وهو الأهم، إذ يُبرز الوقائع والحوادث التاريخية التي شكّلت سياقا مباشرا لنزول النص، كحادثة الإفك، أو غزوة بدر، أو غيرها.

وبهذا يتبيّن أنّ السياق التاريخي ليس أمرا ثانويا في فهم الخطاب القرآني، بل هو أداة منهجية لفهم آيات الأحكام بوجه خاص، لأنه يكشف عن الدلالات التي قد يغفلها التفسير اللغوي المجرد، ويمنع من التسرّع في تعميم الحكم دون النظر إلى سبب نزوله وظروفه.

المطلب الثاني: تعريف آيات الأحكام وضوابط حصرها

إنّ القرآن الكريم كتاب هداية وتشريع، اشتمل على أصول العقائد والعبادات والمعاملات، ومن بين موضوعاته البارزة آيات الأحكام التي نزلت لتبيين الأحكام الشرعية العملية التي يحتاجها المسلم في حياته اليومية، وقد اعتنى المفسرون والأصوليون بهذه الآيات عناية بالغة، إذ شكّلت المادة الأساس لاجتهادات الفقهاء، ومصدرا رئيسا للتشريع الإسلامي.

تعريف آيات الأحكام

لغة: الآيات جمع آية، وهي العلامة والدلالة، والمراد بالأحكام: ما يقتضي طلب الفعل أو الترك، أو التخيير بينهما[3].

اصطلاحا: عرّفها الأصوليون بأنها: الآيات القرآنية التي تتضمن الأحكام الشرعية العملية المتعلّقة بأفعال المكلّفين، من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وعقوبات وغيرها.[4]

وعليه، فالمراد بآيات الأحكام: النصوص القرآنية التي تتضمن أحكاما عملية تكليفية أو وضعية، بخلاف الآيات التي تتعلق بالعقيدة أو الأخلاق أو القصص.

أهمية آيات الأحكام

تُعد آيات الأحكام عمدة الفقه الإسلامي، إذ هي الأصل الأول للتشريع بعد السنّة النبوية، ومنها استقى الفقهاء قواعد الاستنباط، كما تمثل محورا لدراسة التفسير الفقهي الذي يربط بين دلالة النص القرآني وبين التطبيقات العملية في حياة المسلمين.

ضوابط حصر آيات الأحكام

اختلف العلماء في تحديد عددها، فمنهم من وسّع فعدّ كل آية لها صلة بالتكليف، ومنهم من ضيّق فقصرها على النصوص الصريحة في بيان الأحكام، ومن أبرز الضوابط التي اعتمدها العلماء في حصرها:

1. أن يكون النص متعلقًا بأفعال المكلّفين العملية، لا بالعقائد أو الأخلاق المجردة.
2. أن يكون الحكم المستفاد من الآية قطعيا أو ظنيا في دلالته على التكليف.
3. أن يكون موضوع الآية متصلا بالعبادات أو المعاملات أو الأسرة أو الحدود أو القضاء.
4. استبعاد ما كان مجرد قصص أو مواعظ دون صيغة تكليفية واضحة.[5]

عدد آيات الأحكام

تباينت أقوال العلماء في عددها:

فقيل: نحو 500 آية، وهو المشهور عند كثير من الأصوليين كالغزالي والآمدي.[6]

وقيل: أقل من ذلك، إذا قُصرت على ما ورد فيه نص تشريعي صريح.

ويرى بعض المعاصرين أن عددها يتجاوز ذلك إذا توسعنا في إدخال الآيات ذات الصلة بالمقاصد العامة للشريعة.

---

[3] ينظر: **لسان العرب**، لابن منظور 25/12.

[4] **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، للشوكاني 212.

[5] ينظر: **المستصفى في علم الأصول**، للغزالي 285/1، **الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي**، 2 /102 ، **الموافقات**، للشاطبي 10/3، **أحكام القرآن، للجصاص**، 5/1.

[6] ينظر: **المستصفى في علم الأصول**، 1/ 285.

وبذلك يتضح أنّ آيات الأحكام تمثل الجانب العملي التطبيقي للشريعة الإسلامية، وأن ضبطها وتحديدها بدقة يساعد على فهم أثر السياق التاريخي في تفسيرها واستنباط الأحكام منها.

المطلب الثالث: مناهج المفسرين في التعامل مع السياق التاريخي

إنّ المفسرين لم يغفلوا أثر السياق التاريخي في فهم آيات الأحكام، وإن تفاوتت مناهجهم في مدى العناية به؛ إذ إنّ التفسير نشأ في بيئة متصلة بالنص القرآني وبأحداث نزوله، فكان الاهتمام بأسباب النزول والوقائع التاريخية ملازمًا لعملية الفهم والاستنباط.

أولًا: منهج المفسرين القدامى

اعتمد المفسرون الأوائل على روايات أسباب النزول والآثار المروية عن الصحابة والتابعين لفهم السياق التاريخي للنص.

فقد جعل الطبري (ت 310هـ) معرفة السبب معينا على فهم الحكم، حيث قال: إن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.[7]

كما اهتم الجصاص (ت 370هـ) في أحكام القرآن ببيان الملابسات التاريخية للآيات التشريعية، ليظهر وجه الحكم الفقهي المستنبط منها.

وأولوا عناية بتحديد ما كان مكيا وما كان مدنيا، لارتباط ذلك بمرحلة التشريع وتطوره.

إلا أنّ عنايتهم بالسياق التاريخي لم تكن دائما منهجا مستقلا، بل كانت جزءا من أدواتهم في التفسير، إلى جانب اللغة والنحو والفقه.

ثانيًا: منهج المفسرين المتأخرين

زاد اهتمام المتأخرين ببيان الأبعاد المقاصدية والاجتماعية للسياق التاريخي.

فالقرطبي (ت 671هـ) توسع في ذكر أسباب النزول، كما في آية المواريث والأحداث المصاحبة للنص، واعتبرها وسيلة لفهم الحكم الفقهي بصورة أدق.[8]

وابن كثير (ت 774هـ) جعل من أسباب النزول مدخلا أساسيا لتفسير النصوص التشريعية، مع الحرص على التمييز بين الروايات الصحيحة والضعيفة، وهذا كان زاضحا عنده أثناء تفسيره لسورة المائدة (41_44).[9]

وبذلك أصبحت رواية الحدث التاريخي جزءا مكملا للتفسير الفقهي واللغوي.

ثالثًا: منهج المفسرين المعاصرين

أما في العصر الحديث، فقد ازداد الوعي بضرورة النظر إلى النص في ضوء ظروفه التاريخية والاجتماعية، باعتباره جزءا من سياق حياة المسلمين الأولى.

فابن عاشور (ت 1393هـ) في التحرير والتنوير أولى اهتماما كبيرا للسياق التاريخي، واعتبره أداة منهجية لفهم مقاصد التشريع، مبينا أن إغفال الملابسات قد يؤدي إلى فهم جزئي أو قاصر.[10]

وكذلك سيد قطب (ت 1386هـ) في في ظلال القرآن، حيث أبرز أن النص القرآني يخاطب واقعا حيا، وأن الوقائع التاريخية تعكس حيوية النص وفعاليته.[11]

ومن هنا أصبح السياق التاريخي عند المعاصرين ليس مجرد وسيلة لفهم الحكم، بل مدخلا لتفعيل النص القرآني في الواقع المعاصر، وربطه بمقاصد الشريعة الكبرى.

الخلاصة:

---

[7] **ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن**، للطبري : 182/3.
[8] **ينظر: الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي : 60/5.
[9] **ينظر: تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير102/3.
[10] **ينظر: التحرير والتنوير**، لابن عاشور 42/1.
[11] **ينظر: التحرير والتنوير**، لابن عاشور 42/1.

يتضح مما سبق أنّ تعامل المفسرين مع السياق التاريخي قد تطوّر من مجرد أداة مساعدة عند الأوائل، إلى منهج متكامل عند المتأخرين والمعاصرين، حيث اتسعت دائرته من مجرد بيان أسباب النزول إلى النظر في الأبعاد الاجتماعية والمقاصدية للنص.

المبحث الثاني: أثر السياق التاريخي في تفسير آيات الأحكام عند المفسرين القدامى

المطلب الأول: منهج القدامى في استحضار أسباب النزول والوقائع التاريخية

إنّ المفسرين القدامى اعتمدوا اعتمادًا أساسيًا على أسباب النزول لفهم النصوص التشريعية، إذ كانت وسيلتهم الأولى لمعرفة الملابسات التاريخية التي أحاطت بالآية، وقد تميز هذا المنهج بعدة مظاهر، منها:

1. **الاعتماد على الرواية المأثورة**: كانوا يروون الأحاديث والآثار التي تفسر أسباب النزول، ومن أبرز من أفرد ذلك الواحدي (ت 468هـ) في كتابه أسباب النزول، حيث قال: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان سببها.[12]
2. **الربط بين السبب والحكم**: لم يكتفوا بذكر الروايات، بل استخلصوا منها وجه الحكم الشرعي، كما صنع الجصاص (ت 370هـ) وابن العربي (ت 543هـ) في كتبهم أحكام القرآن.
3. **تمييز المكي من المدني**: وقد اعتمدوا على هذا التمييز لفهم طبيعة الخطاب، فالآيات المكية تغلب عليها العقائد والوعظ، والمدنية تكثر فيها الأحكام.

وهكذا كان السياق التاريخي عندهم أداة أصيلة في التفسير، حتى قيل: العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية من آيات الأحكام عند القدامى

لإبراز أثر السياق التاريخي، نعرض بعض النماذج:

1. آية السرقة (**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**) [المائدة: 38] ذكر المفسرون أن هذه الآية نزلت بعد أن كثرت السرقات في المدينة، فكان الحكم علاجا لظاهرة اجتماعية محددة.[13]

وبيّن ابن العربي أن فهم الملابسات الاجتماعية يساعد على إدراك مقصود التشريع في حماية الأموال.[14]

2. آية الخمر ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**)) [المائدة: 90]، أوضح الرازي أن هذه الآية جاءت بعد تدرج تشريعي عالج عادة متأصلة عند العرب، ولا يمكن فهم شدّة التحريم إلا باستحضار ذلك السياق.[15]
3. آية القتال ((**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ**)) [الحج: 39]، نقل السيوطي أن هذه الآية نزلت في الإذن بالقتال، وأنها ارتبطت بمرحلة ضعف المسلمين في مكة ثم انتقالهم إلى المدينة.[16]

ومن خلال هذه النماذج يظهر أن السياق التاريخي يفسر لنا سبب النزول، وطبيعة التشريع، ومقاصده العملية.

---

[12] ينظر: **أسباب النزول**: للواحدي 5.

[13] **أحكام القرآن**، للجصاص، 63/4.
[14] ينظر: **أحكام القرآن**، لابن العربي، 947/2
[15] **مفاتيح الغيب**، للرازي، 57/12.
[16] **لباب النقول في أسباب النزول**، للسيوطي، 135/1.

المطلب الثالث: تحليل خصائص المنهج القديم وأبرز سماته

من خلال استقراء مناهج المفسرين القدامى، يمكن تلخيص سماتهم في التعامل مع السياق التاريخي بما يأتي:

1. **المحورية للرواية**: كان اعتمادهم الأكبر على الرواية المسندة، مما أكسب تفسيرهم قوة في النقل، لكنه قد يضعف عند غياب الإسناد الصحيح.
2. **الجزئية في التناول**: تعاملوا مع السياق باعتباره معينا لفهم الآية، دون أن يتوسعوا في ربطه بالمقاصد العامة للشريعة.
3. **المزج بين الفقه والتفسير**: كثير منهم، كالقرطبي والجصاص، كانوا فقهاء في الأصل، فانعكس ذلك على طريقتهم في استثمار السياق لخدمة الفقه العملي.
4. **الحرص على ضبط الأحكام**: من خلال التمييز بين المكي والمدني، وربط التشريع بتدرّج الوحي وظروف المجتمع المسلم الأول.

وبذلك يظهر أنّ القدامى قد رسّخوا الأساس الذي انطلق منه المفسرون المتأخرون والمعاصرون، حيث اعتبروا السياق التاريخي عنصرا مهمًا لفهم آيات الأحكام، وإن لم يجعلوه منهجا مستقلا كما عند المحدثين.

المبحث الثالث: أثر السياق التاريخي في تفسير آيات الأحكام عند المفسرين المعاصرين

المطلب الأول: المنهج المعاصر في الربط بين النص القرآني والواقع التاريخي

لقد تطور النظر إلى السياق التاريخي عند المفسرين المعاصرين تطورا ملحوظا، فلم يعد يقتصر على مجرد ذكر سبب النزول أو الإشارة إلى حادثة تاريخية محددة، بل أصبح منهجا تحليليا متكاملا يربط النص ببيئته الأولى ويستخلص منه قواعد عامة قابلة للتطبيق في مختلف العصور.

وقد أدرك المفسرون المعاصرون أن النص القرآني نزل في بيئة اجتماعية وثقافية محددة، لكنه في الوقت نفسه يحمل خطابا عالميا يتجاوز حدود الزمان والمكان.

ومن هنا جاءت محاولاتهم في تحقيق التوازن بين:

1. **خصوصية السياق الأول**: أي إدراك الملابسات التاريخية التي أحاطت بالنص لحظة النزول.
2. **عمومية الدلالة**: أي تفعيل النص في واقع جديد يختلف عن الواقع الأول، دون أن يفقد النص حيويته أو يُختزل في الماضي.

ومن أبرز سمات هذا المنهج:

المقاربة المقاصدية: حيث اعتبروا أن إدراك العلة والمقصد من الحكم التشريعي هو ثمرة أساسية لفهم السياق التاريخي.[17]

التحليل الاجتماعي: "فالقرآن عالج قضايا مثل الربا والمواريث والخمر والقصاص، وكلها ارتبطت بواقع اجتماعي محدد، والمعاصرون ركزوا على إبراز هذا الواقع لإظهار حكمة التشريع".[18]

التحليل السياسي: خصوصا في قضايا الشورى والجهاد، حيث بيّنوا أن السياق التاريخي يعكس مرحلة من تطور الدولة الإسلامية، لكن المبادئ الكلية (كالعدل، ورفع الظلم، والمشاركة) صالحة لكل زمان.

الجمع بين التراث والمعاصرة: فهم يستفيدون من روايات القدامى في أسباب النزول، لكنهم يعيدون قراءتها بعيون نقدية ومقاصدية تتناسب مع تطورات العصر.

---

[17] ينظر: **البرهان في علوم القرآن**: 37/1.

[18] **إتقان البرهان في علوم القرآن**، فضل حسن عباس، 211.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية عند بعض المفسرين المعاصرين

1. الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ)

يُعدّ من أبرز من اعتمد على السياق التاريخي في تفسيره التحرير والتنوير، فعند تناوله آيات الميراث، يبين أنّ العرب في الجاهلية كانوا يحرمون النساء والأطفال من الإرث، فجاء القرآن ليضع نظاما تشريعيا عادلا يضمن حقوق الفئات الضعيفة.[19]

ويرى أنّ فهم هذه الخلفية التاريخية يبرز لنا مقصد الشريعة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

2. محمد رشيد رضا (ت 1935م)

في تفسير المنار كان منهجه إصلاحيا، فاستفاد من السياق التاريخي لتوضيح مرونة التشريع القرآني، فعند تفسير آية الشورى أشار إلى أنّ النبي ﷺ مارس الشورى في مجتمع مدني ناشئ، وهذا السياق يُثبت أن مبدأ الشورى أصل قرآني ثابت يصلح لتطبيقه في المجتمعات الإسلامية الحديثة كنظام حكم[20].

وفي آيات الربا، أكد أن السياق التاريخي للجماعات الجاهلية يوضح بشاعة الاستغلال المالي الذي كان سائدا، فجاء القرآن لمحاربته.

3. وهبة الزحيلي (ت 2009م)

في التفسير المنير أوضح أن السياق التاريخي يبين لنا خطورة العادات الجاهلية التي واجهها القرآن، فعند تفسيره آيات الربا ذكر أنّ المجتمع الجاهلي كان يقوم على نظام استغلالي مرهق للفقراء، فجاء التحريم الشديد للربا في سياق حماية العدالة الاقتصادية.

وأشار إلى ذلك بقوله: " إن عاقبته العامة تدمير القيم الإنسانية وتوليد الصراع بين الأفراد، والتحكم في الاقتصاد العام للأمة، وعاقبته الخاصة الوقوع في الخراب والفقر والحرمان في نهاية الأمر".[21]

كما أبرز عند آيات القصاص، أن الخلفية القبلية القائمة على الثأر والانتقام تجعل فهم النص أعمق؛ لأن التشريع جاء لإقامة العدالة ومنع الفوضى، لا لمجرد فرض عقوبة.

4. محمد الغزالي (ت 1996م)

في كتابه: **نحو تفسير موضوعي** شدّد على أن إغفال السياق التاريخي يُفقد النص روحه، فعند حديثه عن آيات الحجاب مثلا، أشار أنه " لا يجوز لأحد أن يقتحم عليها حصنها ولا للأعين أن تسترق النظر إليها. ولإيذاء الرسول صور شتى يألفها المنافقون ومرضى القلوب".

والسياق الاجتماعي للمدينة كان يعاني من ظاهرة الإيذاء للنساء الحرائر، فجاءت التشريعات القرآنية لتصون كرامة المرأة وتدرأ عنها الأذى.[22]

ويرى الغزالي أن تجاهل هذا السياق يجعل البعض يفسر النصوص تفسيرا جامدا بعيدا عن مقصدها الإصلاحي.

المطلب الثالث: مميزات معالجة المعاصرين للسياق التاريخي

من خلال هذه النماذج يمكن تلخيص أبرز خصائص منهج المعاصرين في الآتي:

1. **المنهجية الشمولية:** جمعوا بين الروايات المأثورة والتحليل المقاصدي والاجتماعي والسياسي، فلم يقتصروا على جانب واحد كما فعل كثير من القدامى.
2. **تفعيل المقاصد:** جعلوا من السياق التاريخي مدخلا لفهم المقاصد العليا للشريعة، مثل العدل والحرية وحماية الحقوق، بدلا من الاكتفاء بتفسير حرفي للنص.
3. **الواقعية:** لم يكتفوا بذكر الحوادث الماضية، بل ربطوا بينها وبين حاجات المجتمعات المعاصرة، كما فعل رشيد رضا عند حديثه عن الشورى كنظام سياسي.

---

[19] **ينظر: التحرير والتنوير**: 253/4.

[20] **ينظر: تفسير المنار**، محمد رشيد رضا، 175/4.

[21] **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، لوهبة الزحيلي، 99/3.

[22] **نحو تفسير موضوعي**: ، لمحمد الغزالي 323/1.

4. **النقد للتراث:** بعضهم مارس نقدًا للقراءات التقليدية التي قصرت النصوص على سياقها الأول دون إبراز عموميتها، مثل محمد الغزالي.
5. **الجمع بين الثبات والمرونة:** فرّقوا بين الأحكام الثابتة التي تمثل مقاصد قطعية، والأحكام المرتبطة بظروف خاصة يمكن إعادة قراءتها في ضوء السياق المعاصر.[23]

الخلاصة:

يتبين أنّ المفسرين المعاصرين لم ينظروا إلى السياق التاريخي كأداة ثانوية، بل جعلوه جزءا من المنهج التفسيري نفسه، ومن خلاله سعوا إلى تحقيق التوازن بين خصوصية النص في سياقه الأول وعموميته في الواقع المتجدد، وهكذا أصبح السياق التاريخي عندهم جسرا بين النص القرآني ومقاصد الشريعة من جهة، وبين الواقع المعاصر من جهة أخرى.

المبحث الرابع: أثر السياق التاريخي في تفسير آيات الأحكام: دراسة مقارنة بين القدامى والمعاصرين

المطلب الأول: ملامح منهج القدامى

يُلاحظ أن المفسرين القدامى أولوا أهمية كبيرة للسياق التاريخي، لكنهم تعاملوا معه من زاويتين أساسيتين: الأولى النقل عن السلف والاعتماد على الروايات الواردة عن الصحابة والتابعين في أسباب النزول، والثانية إسقاط الأحكام الفقهية مباشرة على ضوء النص، فقد كان مقصدهم الرئيس هو ضبط الحكم الشرعي وتحريره وفقا لقواعد الاستنباط.

فعند تفسير الطبري لقوله تعالى: ((يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ)) [النساء: 11]، بدأ بذكر الروايات التي تحدد سبب النزول، ثم سرد أقوال الفقهاء في أن التركة للأولاد والأقربين.

وهذا يعكس اهتمام القدامى بالجانب الفقهي الإجرائي أكثر من ربط النص بالواقع الاجتماعي الأوسع.

وكذلك القرطبي عند قوله: ((وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ)) [الطلاق: 2] ركّز على أن الإشهاد وسيلة لإثبات الطلاق ومنع النزاع، دون أن يتوسع في تحليل الخلفية الاجتماعية التي أدت إلى ورود النص، فقال: " أمر بالإشهاد على الطلاق، وقيل: على الرجعة "[24]

وبذلك يمكن القول إن منهج القدامى امتاز بـ الالتزام الحرفي بالنصوص وتفسيرها على ضوء الروايات وأقوال الفقهاء، مما منح تفاسيرهم ثباتا وقوة أصولية، لكنه في الوقت نفسه قلل من إبراز البعد المقاصدي والاجتماعي.[25]

المطلب الثاني: ملامح منهج المعاصرين

إن المفسرين المعاصرون أعادوا قراءة السياق التاريخي من زاوية مختلفة، إذ لم يقتصروا على بيان السبب الفقهي للنزول، بل جعلوا منه مفتاحا لفهم روح التشريع ومقاصده الكبرى.

وقد ظهر هذا المنهج جليا في تفاسير مثل التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الذي كان يركّز على البعد الحضاري والاجتماعي للنصوص.

ففي تفسيره لقوله تعالى: ((وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)) [البقرة: 275]، لم يكتفِ بذكر حكم الربا من الناحية الفقهية، بل ربطه بالواقع الاقتصادي في الجاهلية حيث كانت الأموال تتضاعف بالربا فتسبب أزمات اجتماعية خطيرة، بين الفقير والغني، وقال: " فالمتسلّف مظنّة الفقر ، والمشتري مظنّة الغِنى ،

---

[23] **ينظر: كيف نتعامل مع القرآن العظيم**، يوسف القرضاوي 89 و **تفسير القرآن الكريم**، محمود شلتوت، 15

[24] **الجامع لأحكام القرآن:158/18**

[2] ينظر: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**:56/8

فلذلك حرم الربا لأنّه استغلال لحاجة الفقير" [26] ثم أوضح أن التشريع جاء ليؤسس لاقتصاد عادل ومتوازن، وهذا يعكس رؤية تجديدية في التعامل مع النص.

كما نجد الزحيلي في التفسير المنير يبرز دور السياق في تجديد الخطاب الفقهي، فهو عند حديثه عن آيات الأسرة لم يقف عند حدود إثبات الحكم، بل ناقش الظروف الاجتماعية المعاصرة مثل تغير أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع، مما أضاف أبعادًا عملية جديدة لتفسير النص.

إذن، يتضح أن المعاصرين اتجهوا نحو توسيع دائرة الفهم، بالجمع بين السياق التاريخي والمقاصد العامة للشريعة، لتقديم تفسير قادر على معالجة قضايا العصر.[27]

المطلب الثالث: المقارنة بين المنهجين

من خلال استقراء المنهجين، يظهر أن ثمة فروقا جوهرية بين القدامى والمعاصرين في توظيف السياق التاريخي لتفسير آيات الأحكام، فالقدامى اعتمدوا أساسا على النقل والرواية وربطوا النصوص بالأحكام الفقهية المباشرة، بينما المعاصرون ركزوا على التوسع في المعاني وربطها بالمقاصد الكلية للشريعة.

فعلى سبيل المثال، قوله تعالى: ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) [المائدة: 38] فسره القدامى بالاعتماد على الروايات في تحديد النصاب وشروط القطع، بينما المفسرون المعاصرون كابن عاشور رأوا أن النص لا يقتصر على بيان العقوبة، بل يعكس مقصدا تشريعيا في حماية الأموال وصيانة المجتمع من الفوضى.

وكذلك قوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى)) [البقرة: 178] فسره القدامى في إطار الأحكام الجنائية وشروط القصاص، بينما ذهب المعاصرون إلى أن السياق يكشف مقصدا أوسع هو تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الثأر.[28]

ومن هنا، يتبين أن إدراك البعد التاريخي والمقاصدي يمنح التفسير قدرة أكبر على الاستجابة لمتغيرات العصر، دون أن ينفصل عن ثوابت النص.

الخاتمة

بعد استعراض موضوع أثر السياق القرآني في تفسير آيات الأحكام، يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

1. السياق القرآني يمثل مفتاحا أساسيا لفهم آيات الأحكام، إذ يُعين المفسّر على ربط النصوص ببعضها ويكشف عن دلالات لم تكن لتظهر بالاعتماد على اللفظ المجرد.
2. الاعتبار بالسياق يقي الباحث من الوقوع في التناقضات التفسيرية، ويمنع من اقتطاع الآيات عن بيئتها النصية والتاريخية.
3. المفسرون القدامى والمعاصرون اتفقوا على أهمية السياق، غير أن مناهجهم تباينت بين اعتماد السياق اللغوي، والسياق التاريخي، والسياق المقاصدي.
4. الجمع بين هذه الأنواع من السياق يعطي رؤية أكثر تكاملاً للنص القرآني، ويقرب الباحث من مراد الشارع.
5. ظهر من خلال الدراسة أن بعض الانحرافات في الاستدلال الفقهي نتجت من إغفال السياق أو إضعاف دوره في التفسير.

التوصيات:

1. ضرورة العناية بالسياق القرآني في الدراسات التفسيرية، وعدم الاقتصار على ظاهر اللفظ.
2. تعزيز المناهج المقارنة بين المفسرين القدامى والمعاصرين لإبراز الفروق المنهجية في فهم السياق.

---

[26] **التحرير والتنوير:85/3.**

[27] ينظر: **التفسير المنير:412/5**

[28] ينظر: مفاتيح الغيب: 135/11 والتحرير والتنوير:226/6

3. توجيه طلبة الدراسات العليا إلى إعداد رسائل متخصصة في أنواع السياق (اللغوي، التاريخي، المقاصدي).
4. العناية بالجانب التطبيقي عند تفسير آيات الأحكام، من خلال إظهار كيف يغير السياق وجه الاستنباط الفقهي.

المصادر

1- **أحكام القرآن**، أحمد بن علي الجصّاص (ت 370هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1992م.
2- **أحكام القرآن**، محمد بن عبد الله ابن العربي (ت 543هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، 1988م.
3- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط1، 2005م.
4- **الإحكام في أصول الأحكام**، سيف الدين الآمدي (ت 631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م.
5- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
6- **إتقان البرهان في علوم القرآن**، فضل حسن عباس (ت 2011م)، دار النفائس، عمّان، ط3، 2005م.
7- **أسباب النزول**، علي بن أحمد الواحدي (ت 468هـ)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.
8- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1972م.
9- **تفسير القرآن الكريم**، محمود شلتوت (ت 1963م)، دار القلم، القاهرة، ط1، 1960م.
10- **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.
11- **تفسير المنار**، محمد رشيد رضا (ت 1935م)، دار المعرفة، بيروت، 1947م.
12- **التحرير والتنوير** (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
13- **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، وهبة بن مصطفى الزحيلي (ت 2015م)، دار الفكر، دمشق، ط2، 1998م.

14- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1955م.

15- **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م.

16- **في ظلال القرآن**، سيد قطب (ت 1966م)، دار الشروق، القاهرة، ط17، 2003م.

17- **لباب النقول في أسباب النزول**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986م.

18- **لسان العرب**، محمد بن مكرم ابن منظور (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، 1955م.

19- **المستصفى في علم الأصول**، أبو حامد الغزالي (ت 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

20- **الموافقات في أصول الشريعة**، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1997م.

21- **مفاتيح الغيب** (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 2000م.

22- **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.

23- **نحو تفسير موضوعي**، محمد الغزالي (ت 1996م)، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1993م.

24- **كيف نتعامل مع القرآن العظيم**، يوسف القرضاوي (ت 2022م)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1999م.